



PROVISIONAL

A/35/PV.47
24 October 1980

ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والأربعين

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الجمعة ، ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد فون فيشمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

- مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا [١١٩] (تابع)
- انتخابات لملء الشواغر في هيئات رئيسية [١٥]
- برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ١٠مواصلة نظر البند ١١٩ من جدول الأعمالمسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا

السيد تسفيتكوف (بلغاريا) (الكلمة بالفرنسية) ان الوضع في جنوب شرقي آسيا يثير قلقا جديدا ليس فقط بين شعوب هذه المنطقة ، ولكنه يثير هذا القلق للمجتمع الدولي بأسره . وهذا هو السبب الذي من أجله تبتهج بلادى لا دراج قضية السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا في جدول أعمال هذه الدورة . وفي رأى وفدى أن بحثا عميقا لهذه المشكلة في الجمعية العامة من شأنه أن يساهم في تحقيق مطلب بناء من طرف المجتمع الدولي لتسوية ايجابية .

لقد مضت عقود من السنين تعرضت خلالها شعوب الهند الصينية الى محن شديدة وآلام في كل نزاع مسلح . ويبرهن أى تحليل منصف على أن أساس التوتر الحالي الذى يسود جنوب شرقي آسيا يكمن في السياسة التوسعية التي ينتهجها قادة الصين .

ومن المعروف تاريخيا ان الصين قد شنت مرارا أعمالا عدوانية ضد جيرانها ، وخاصة بلدان شبه جزيرة الهند الصينية . والآن ، ها هي بكين تحاول من جديد أن تفرض سيطرتها على هذه المنطقة . وفي هذا الصدد ، لا داعي الى التذكير بتدخل الصين في شؤون هذه البلدان الداخلية وما يدعى بالتجارب الاجتماعية الماوية في كمبوتشيا التي أدت بها الى حافة الهاوية ، والعدوان المسلح المباشر ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية .

ان هذه الاستفزازات المسلحة على طول الحدود الفييتنامية لم تتوقف . وعلاوة على ذلك ، فان القادة الصينيين يهددون دائما بأن يعطوا ما يسمونه بـدرس ثان الى فييت نام .

ان التهديد العسكري الصادر من بكين موجه ليس الى جمهورية فييت نام الاشتراكية فحسب ، ولكن ضد جيرانها وخاصة جمهورية لاو الشعبية ، وجمهورية كمبوتشيا الديمقراطية .

ان الاستفزازات والتهديد الصادرين من بكين ضد بلدان الهند الصينية جزء لا يتجزأ من سياسة الهيمنة التي ينتهجها القادة الصينيون في آسيا .

ومهما يكن من أمر ، فان بكين تعتقد أن بلدان الهند الصينية هي العقبة الكأداء فسي طريق توسعها في جنوب آسيا . لقد حاول القادة الصينيون التغلب على هذه العقبة بتهديد بلدان الهند الصينية باستعمال القوة المسلحة وحث جيرانها على التناحر من جهة أخرى . ومن المؤسف ، أن بعض بلدان جنوب شرقي آسيا لا تدرك العواقب الوخيمة لهذه السياسة .

وينصب قدر كبير من المسؤولية بالنسبة للتوتر السائد في هذه المنطقة من العالم ، على الأوساط الامبريالية . ان عدوان الامبريالية الامريكية في الهند الصينية ، وفي أجزاء أخرى من القارة الآسيوية قد سبب آلاما عديدة واكتسح شعوبا بأسرها في هذا الجزء من العالم . وكان يري السى احباط التغييرات التقدمية التي طرأت في الهند الصينية . لهذا ، فان القوى الامبريالية تحاول أن تغذى التوتر في هذه المنطقة . لأنها تغذى التوتر في هذه المنطقة لأنها تغذى أيضا الأمل في استعادة وتعزيز تأثيرها وسيطرتها على المنطقة .

ويدل ذلك كله على أن الوضع في هذا البلد أو ذاك ليس هو السبب في قلة الأمن وزعزعة المنطقة في جنوب شرقي آسيا .

ان الطابع الذي يهدد بالانفجار في الوضع في جنوب شرقي آسيا يحدد الحاجة السى اتخاذ تدابير ناجعة لتدعيم السلم والاستقرار والتعاون في هذه المنطقة من العالم . ان اقتراحات بلدان الهند الصينية تعد برنامجا واسعا في هذا الطريق ، وهي عبارة عن سياساتها الرامية السى السلام .

وفي هذا الصدد ، لانجد ما يدعو الى الاشارة الى البيانات الصادرة في بنوم بنه وفينتيان ، والتي اتخذت من جانب مؤتمرات وزراء خارجية بلدان الهند الصينية . ان هذه البيانات تتضمن جمعا واسعا من الاقتراحات البناءة التي لو تم تنفيذها لكان هنالك مخرج سليم من المأزق وقللة الأمن الذى تتميز به الحالة في المنطقة .

ان الاقتراحات والمبادرات التي اتخذتها بلدان الهند الصينية ، والتي تلت الاعلانات المشار اليها قد رسمت الاتجاهات الأساسية نحو تسوية متبادلة للخلافات القائمة بين بلدان المنطقة ، مع الأخذ في الاعتبار مصالحها الشرعية . ومن جهة أخرى ، فهي توحى بصورة لا ثقة دائمة ضرورة الاتسام بالاعتدال لتجنب تطور قد يفلت من أيدي صاحبه ، بالنسبة للأحداث .

ومن بين مبادرات بلدان الهند الصينية هناك أفكار واقتراحات لتسوية عملية لبعض المشاكل ذات الأهمية الخاصة لبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . ومن بينها نجد الحل المقترح للقضية المتعلقة بتمركز القوات الفييتنامية على أراضي جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، والتي توجد هناك بطلب من الحكومة الشرعية لهذا البلد .

وهناك أهمية خاصة للاقتراح الرامي الى تخفيض التوتر على طول حدود جمهورية كمبوتشيا الشعبية مع تايلند بانشاء منطقة عزلاء .

لقد أكدت جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية لاو الديمقراطية اقتراحاتها بمقدد مفاوضات لتحويل جنوب شرقي آسيا الى منطقة سلام ، وابرام اتفاقات ثنائية بعدم الاعتراف بين بلدان الهند الصينية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وتسوية قضية اللاجئين .

كل هذه الاقتراحات النابعة عن بلدان الهند الصينية ، تمتد ليلاصرها على رغبتها الخالصة في إيجاد حل عادل ودائم لتسوية المسائل الخلافية بالطرق السلمية . وفي رأى وفد بلادى ان محاولات فرض أى حل لهذه المشاكل ، معناها أن نترك جانبا المصالح الحقيقية لشعوب جنوب شرقي آسيا ، مما يؤدى الى خلق مصادر جديدة لعدم الاستقرار والأمن في المنطقة ويزيد في خطر تطور الوضع بحيث لا يمكن السيطرة عليه .

وقد أتاحت لوفد بلادى الفرصة لتأكيد ايمان بلادى واقتناعها بأن الخطر ما كان ليوجد لو أن شعوب تلك المنطقة أتاحت لها فرصة حقيقية لتسوية المشكلة فيما بينها مرحلة مرحلية دون أى تدخل خارجي لتسوية منازعاتها .

واننا مقتنعون بأن المبادرات البناءة المحبة للسلام من قبل الدول الاشتراكية في الهند الصينية ، تشكل برنامجا حقيقيا لتعزيز السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا باقامة الثقة بين بلدان تلك المنطقة . وفي هذا السياق أود أن أؤكد الموقف المبدئي لبلادى كما عبر عنه في الخطاب الذى ألقاه السيد تودور زيفكوف السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي في بلغاريا ورئيس مجلس الدولة ، أثناء زيارته لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، حيث :

” ان الشعب البلغارى يؤيد المواقف البناءة لحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التي أخذت على عاتقها هدف تعزيز الأمن والسلم في جنوب شرقي آسيا ، ونتمنى لها النجاح في اقامة علاقات حسن الجوار والتعاون مع البلدان الأخرى في المنطقة ” .

وختاما ، أود أن أعبر عن الأمل في أن تتمكن جميع بلدان المنطقة تدريجيا وبروح التعاون البناء من خلق ظروف مناسبة لتحقيق تسوية مقبولة من الطرفين للنزاع ، من أجل تحويل ذلك الجزء من العالم الى منطقة للسلم الدائم والاستقرار والتعاون .

السيد غورينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

ان وفدنا ، على غرار وفود أخرى عديدة ، قد رحب بادراج هذا البند الجديد على جدول أعمال هذه الدورة ، وهو الخاص بمسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

ومن الأمور المميزة ، انه لم يعترض أحد على ادراج هذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة ، وهذه المبادرة الهامة من مجموعة الدول الممثلة لمجموعات مختلفة من العالم تتفق تماما مع الأهداف الأساسية والمبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة والتي يعلن ميثاقها :

" أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار وأن نضم قوانيننا كي نحتفل بالسلم والأمن الدولي . . . "

ان ادراج هذه المسألة على جدول الأعمال ، يرمي الى الحصول على التعاون الضروري من جانب الأمم المتحدة لضمان تنفيذ التلزمات الحقيقية لشعوب بلدان جنوب شرقي آسيا الى الاستقرار والتطور السلمي في هذه المنطقة من العالم .

ان أهمية دراسة هذا البند في إطار بناء من قبل الجمعية العامة ، انما تحددها انه منذ قيام الأمم المتحدة فان جزءا كبيرا من جنوب شرقي آسيا ، بسبب السيطرة الأجنبية ، يتعرض لاعتداءات سافرة ولا يتراز سياسي ولتهديد القوى الامبريالية وقوى الهيمنة وعملائها ، ولم تعرف هذه المنطقة السلم أو الأمن أو الاستقرار .

ان جنوب شرقي آسيا ككل ، وبصفة خاصة الشعوب المحبة للسلام في الهند الصينية ، قد اضطر الى مواجهة الاستعمار والهيمنة بجميع أشكالها ومظاهرها . وقد عرفت شعوب هذه المنطقة سيطرة المستعمرين واقامة عملاء للامبرياليين ضد رغبة الشعوب وحروبا معلنة وغير معلنة والقضاء على كل ما يتحرك أو يعيش في هذه المنطقة وعمليات تدمير مادية واسعة والتجارب التي يجربها المهيمنون للقيام بعمليات الابادة وسياسة العقاب على العصيان وفرض ارادتهم على هذه البلاد ، ووسائل أخرى كثيرة من التعسف الفاضح ، والانتهاك الصارخ لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي المعروفة .

ومع ذلك وبعد النجاح الكبير الذي حققته شعوب الهند الصينية في نضالها البطولي من أجل الاستقلال والحرية ، فان الاتجاهات العامة في هذه المنطقة قد تغيرت لصالح السلم والعدالة .

اننا على ثقة تامة بأن الظروف مواتية لكي تقوم الجمعية العامة بدراسة وتقييم الموقف بواقعية ، وأن تتناول في مختلف الموضوعات الأساسية المتعلقة بهذه المشكلة ، لتدرك الرغبة الصادقة لجميع

شعوب جنوب شرقي آسيا في تحقيق السلم والاستقرار والتعاون في هذه المنطقة خاصة وان جميع
الأرواف الملوية قائمة لتحقيق ذلك من أجل السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا .
ان جميع شعوب الهند الصينية موافقة على ذلك ، وقد ظهر ذلك بطريقة واضحة وأعلنه ممثلو جمهورية
فيت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية خلال هذه الدورة للجمعية العامة ، وأيضا
خلال البيانات العديدة التي أدلت بها حكومة كمبوتشيا الشعبية . كما أننا نعرف أيضا موقف دول
رابطة جنوب شرقي آسيا التي قالت انها تحاول بجميع الوسائل تطوير التعاون الاقتصادي والثقافي
والاقليمي وان رابطتها ليس لها طابع عسكري وان أعضاءها مستعدون لمواصلة جهودهم لتعزيز
السلم والأمن الدولي واستبعاد التهديد بالحرب وضمان السلم والاستقرار والأمن والتقدم الاقتصادي
لشعوب ودول جنوب شرقي آسيا .

ومن المناسب أن نذكر اليوم بأنه في البيان السياسي للمؤتمر السادس لرؤساء دول وحكومات
بلدان عدم الانحياز الذي اعتمد في أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ باشتراك جميع بلدان جنوب شرقي آسيا
الأعضاء في حركة عدم الانحياز ، فقد ورد ما يلي :

” ان رؤساء الدول والحكومات قد أعربوا عن أملهم في ان التلميحات الصادقة لدول
المنطقة للسلم والاستقرار سوف تتحقق على أساس مبادئ عدم الانحياز المتعلقة باحترام
السيادة والاستقلال وسلامة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم اللجوء إلى
القوة وعدم العدوان .

” وأعرب رؤساء الدول والحكومات عن أملهم في ان بلدان جنوب شرقي آسيا سوف
تواصل المشاورات من أجل انشاء منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا .”
(A/34/542, para. 135 and 136)

ان الأساس اللازم للتوصل الى اتفاق في شأن هذه المسألة ، يمكن أن نجده في البيان
الذي اعتمده دول رابطة جنوب شرقي آسيا في كوالالمبور في ١٩٧١ ، وفي بيان فينتيان الصادر
عن مؤتمر وزراء خارجية الهند الصينية في ١٩٨٠ ، وفي اقتراح جمهورية كمبوتشيا الشعبية بالنسبة
للمحادثات وابرام معاهدات على أساس ثنائي مع كل دولة من دول رابطة جنوب شرقي آسيا بعدم
العدوان المتبادل ، من أجل تحويل جنوب شرقي آسيا الى منطقة سلام واستقلال وحرية وحياد
واستقرار ورخاء .

(السيد غورينوفيتش ، جمهورية
بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ولا ينبغي لنا أن نغفل حقيقة الموقف في جنوب شرقي آسيا وهو موقف متوتر ومتفجر في رأي البلدان والشعوب المحبة للسلام . ولكن من الممكن أن نفترض أن هذا الموقف هو موقف ممتاز بالنسبة الى هؤلاء الذين خلقوه والذين يعدون أنفسهم للاستفادة منه على حساب الآخرين . ان التناقضات التي ظهرت حتى الآن وتلك التي يتم توسيعها من جانب دوائر الامبريالية والهيمنة فيما يتعلق بتقييم أسباب التوتر والموقف الحقيقي في المنطقة ، وبصفة خاصة في أحد أجزاءها وعلى وجه التحديد الهند الصينية لا يستجيب ومصالح دول هذه المنطقة من جنوب شرقي آسيا . ان عملية تطبيع العلاقات قد عرقلت من جراء هذا الموقف . وفي نفس الوقت لا يخالج أحد الشك في أن التغييرات التي حدثت في تلك المنطقة لن يتم تغييرها مرة أخرى .

ومن المؤكد انه في الوقت الحالي من الضروري تماما اتخاذ تدابير بناءة بغرض الحيلولة دون تدهور الموقف الى وضع أو أحداث لا يمكن السيطرة عليها في جنوب شرقي آسيا . ولكن هذا لا يعتبر مناسباً بالنسبة للجميع . ان مناقشة تقرير لجنة وثائق التفويض والمسألة المزعومة للموقف في كمبوتشيا تبين أن بعض الوفود لأسباب مختلفة يتظاهرون بعدم تفهم الاختلافات الأساسية بين مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ووثائق دولية وقانونية أخرى وبين الصيغ والوسائل الفنية الخاصة بتنفيذ فلسفة سياسة خارجية ومفاهيم تتعلق بـ " مناطق الوجود العسكري " و " مناطق المصالح الحيوية " وأفكار الهيمنة " للحضارة المستقبل الجديدة " ، وتتناهد بأنها لا ترى أو أنها فشلت في التعرف على الحكومة الشرعية الحقيقية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية وما الى ذلك . ولكن يجب للجميع أن يعرفوا انه يكمن وراء ذلك السياسة المهيمنة والعدوانية للمستعمرين الذين يحاولون فرض سيطرتهم على شعوب جنوب شرقي آسيا وتقويض أمانها في السلام والاستقرار والتعاون وفي العودة بهم الى المغامرات واستخدام ثرواتهم الطبيعية لاغراضهم الاستغلالية الأنانية ولخدمة خططهم العسكرية في جنوب شرقي آسيا والمناطق المجاورة لها .

وكما هو معروف فان المضمون السياسي لأي اقتراح وامكانية تطبيقه لا تصبح واضحة الا اذا ما درس بطريقة بناءة وباشتراك كل الأطراف المعنية مباشرة . ولكن للأسف فان البعض لا يريدون أن يفهموا ، أو يدعون أنهم لا يفهمون . وأن البعض - وتعرفون عنم أتحدث - يرون أنه من المفيد نسب الدراسة البناءة للاقتراح الخاص بالسلام والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا . ومع ذلك فان الوقت قد حان لوقف الاعتداءات على بلدان الهند الصينية . وقد حان

الوقت لوقف أية محاولات لفرض السيادة على هذه البلدان وتحقيق أى تغيير في هيكلها الاجتماعي. وقد حان الوقت للتفكير في مستقبل المنطقة بأسرها وبذل الجهود بالتعاون مع بلدان الهند الصينية باسم السلام ورفاهية الشعوب وباسم الصداقة والتعاون .

ومن أجل ذلك ، وعلى مدى تاريخ منطقة جنوب شرقي آسيا ، ظهرت امكانيات حقيقية للمرة الأولى . ان حوارا قد بدء . اننا نهنيئ أنفسنا بذلك ونأمل أن المفاوضات بين مجموعات دول جنوب شرقي آسيا سوف يتم مواصلتها حتى يتم ايجاد حل لمشكلة تعزيز السلم والاستقرار ، وتنمية التعاون في جنوب شرقي آسيا . ان المقترحات موجودة بالفعل وكل ما نحن بحاجة اليه هو الارادة السياسية والاستعداد لهذه المقترحات ودراسة المشكلات القائمة وحلها .

ان الطريق واضح أمامنا للتطبيق الكامل لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة لصالح الشعوب التي عانت كل المعاناة في منطقة جنوب شرقي آسيا . وفي هذا الصدد فان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يود أن يشير الى أن قائمة البنود في المقترحات المعروفة والمبادرات تبين ان هناك عددا كبيرا من المشكلات التي لم يتم حلها في هذه المنطقة . وتتسم هذه المشكلات بدرجات متفاوتة من التعقيد بعضها ناجم عن الماضي كما أن بعضها ناجم عن تدخل القوى الاستعمارية وقوى الهيمنة في الشؤون الداخلية لجنوب شرقي آسيا . وهناك سوء تفاهم ناجم عن عدم وجود اتصالات كافية بين هذه المناطق . وبالطبع فان هذه القائمة قابلة للسرد . ان جميع هذه المسائل والمشاكل ينبغي حلها على أساس مبادئ القانون الدولي المعترف بها ، ذلك لأن حلها يتوقف عليه مصير الآمال الحقيقية للمستقبل من أجل تقدم أسرع وتطبيع للعلاقات بين جميع بلدان هذه المنطقة ، والحد من الخطر الذي يتهدد السلم والأمن .

ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يرى ان المهمة الرئيسية لهذه الدورة للجمعية العامة بشأن هذه المسألة انما تكمن في تشجيع بداية بناءة وسريعة للمفاوضات بين البلدان المعنية في جنوب شرقي آسيا وذلك لحماية بلدان هذه المنطقة من الأعمال العدوانية للقوى الخارجية التي يمكن ان تصيب بالضرر الحوار بين بلدان الهند الصينية وبين بلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا .

ان قائمة المسائل التي ينبغي دراستها في كل مرحلة من مراحل المحادثات سوف يحدد
بطبيعة الحال المشاركون أنفسهم . واننا على قناعة تامة أن الصراعات والاختلافات في وجهات
النظر بين بلدان هذه المنطقة ، ليست على هذا القدر من الاتساع ، وانه اذا ما توفرت الارادة
الطيبة ، يمكن الاتفاق، بشأن التعايش السلمي وحسن الجوار والسلم والاستقرار والتعاون في
جنوب شرقي آسيا مما يستجيب لتطلعات بلدان هذه المنطقة ولتقدم الانسانية جمعاء .

السيد كرافتس (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

ان ادراج مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا في جدول أعمال هذه الجمعية في رأينا أمر ملائم ويأتي في حينه ، نظرا لأن الموقف في هذه المنطقة أخذ في التدهور واثارة القلق لدى اعضاء المجتمع الدولي . وقد ذكرت بحق وفود الدول التي طالبت بدراسة هذا البند ان شعوب جنوب شرقي آسيا وفي مقدمتها بلدان الهند الصينية قد حرمت على مدى خمسة وثلاثين عاما فرصة العيش في سلم واستقرار وأمن . وفي جميع هذه الاعوام كان عليها أن تحل كثيرا من المشاكل المعقدة التي ورثتها من الماضي الاستعماري ومن الاحتلال الاجنبي ، ومن العدوان المسلح للامبريالية . وبقي أمامهم أن يتغلبوا على أكثر هذا التراث مرارة .

لقد حدثت أخيرا زيادة كبيرة في التوتر في هذه المنطقة ، ذلك أن جنوب شرقي آسيا قد أصبحت هدفا للمؤامرات على يد القوى الامبريالية وقوى الهيمنة . وفي الخطط بعيدة المدى تجاه دول الهند الصينية ، فانها لم تبذل فقط جهودا من أجل اقامة الحواجز على طريق التحول الاجتماعي والاقتصادي في هذه الدول التي هي في ميسس الحاجة اليها فحسب ولكن تحت ذرائع مختلفة تحاول أن تتدخل في استقلال وسيادة ووحدة أراضي فييت نام ، ولاوس وكمبوتشيا .

هناك خطر بالغ يهدد السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا نتيجة للسياسة المهيمنة بين الصينيين الذين لا يبذلون مطالبهم الاقليمية في كل المنطقة فحسب ، بل يتدخلون ايضا في الشؤون الداخلية ، ويلجأون الى قوة السلاح ضد جيرانهم ، وهي دول مستقلة وذات سيادة . وبالتمعن في الاحداث المتعلقة بالاطاحة بطغمة بول بوت - فان بكين وواشنطن - وهما الشريكان السياسيان الجديان ، تحيكان المؤامرات بغية اثاره عدم الثقة والعداء ازاء كمبوتشيا وفييت نام ولاوس من جانب جيرانها وهي بلدان في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، في محاولة لتوحيدها في موقف عدائي نحو بلدان الهند الصينية . وأود أن أشير في هذا المقام الى ما قاله مساعد رئيس الولايات المتحدة لشؤون الامن القومي السيد برجنسكي في بيان له قال فيه :

" ان السلم في جنوب شرقي آسيا يقوم على العلاقات البناءة بين الولايات المتحدة والصين . وهذا يمكن أن يسهم الى حد كبير في الحفاظ على التوازن العالمي " .

هذه من وجهة نظرنا هي الخطوط الرئيسية والعوامل التي تثير القلق في الموقف في جنوب شرقي آسيا والتي أدت الى اثاره الأزمات ، والتي تحمل في طياتها خطرا على السلم والأمن لشعوب هذه المنطقة .

وفي ظل هذه الظروف فان المبادرات التي قدمتها أخيرا دول الهند الصينية تأتي فسي حينها من أجل السعي وراء طرق فعلية وعملية لاجل السلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . وبدور في خلدنا بيان مؤتمر وزراء خارجية لاوس وكمبوتشيا وفييت نام ، الذي انعقد في فينتيان في تموز/ يولييه من هذا العام والذي وزع كملحق للوثيقة A/35/347 .

لقد أكدت دول الهند الصينية الثلاث في هذا البيان رغبتها في تطوير علاقاتها مع جيرانها على أساس الاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة ووحدة الأراضي ، والنظام السياسي القائم في كل منها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وحل النزاعات عن طريق الوسائل السلمية . وأبدت استعدادها لتوقيع مع تايلند معاهدة ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم الاعتداء وعدم السماح لأية دولة أن تستخدم أراضيها كقاعدة لشن هجمات عسكرية بالاضافة الى توقيع معاهدات بعدم الاعتداء والتعايش السلمي مع الدول الاخرى فسي جنوب شرقي آسيا . وعلاوة على ذلك ، فان الاطراف في مؤتمر فينتيان قد أيدت اقتراح جمهورية كمبوتشيا الشعبية الذي يتكون من أربع نقاط تهدف الى تخفيف التوتر ، وتطبيع الموقف على الحدود بين كمبوتشيا وتايلند ، ولاسيما الاقتراح الخاص باقامة منطقة منزوعة السلاح على الحدود بين كمبوتشيا وتايلند تحت رقابة دولية ملائمة .

ان موقف بلدان الهند الصينية في هذا الصدد قد تأكد في مناسبات عديدة وفي عدد من البيانات الاخرى . وقد اتضح ايضا بكل جلاء من جانب ممثلي فييت نام ولاوس في الدورة الراهنة للجمعية العامة للأمم المتحدة في المناقشة العامة ، وكذلك في سياق مناقشة هذا البند من جدول الأعمال .

ان الطبيعة الايجابية للاقتراحات المقدمه من دول الهند الصينية الثلاث لا يرقى اليه أي شك . وفي رأينا أنه لا يعتبر اساسا بناء لحل المشاكل في جنوب شرقي آسيا دون تدخل القوات

الأجنبية فحسب ، بل يفتح الطريق أمام احتمالات فعلية لتعاون مشر ومفيد بين دول الهند والصينية وغيرها من دول جنوب شرقي آسيا .
ان تطبيع العلاقات وتنميتها بين هذه الدول هو أولاً وقبل كل شيء عملية ثنائية ، ومن ثم فان التنفيذ الفعلي لهذه الاقتراحات البناءة المقدمة من قبل بلدان الهند الصينية يرتهن الى حد كبير بالارادة السياسية واستعداد الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لحل المشاكل والنزاعات القائمة عن طريق المفاوضات البناءة .

وفي الوقت ذاته ، فمن المعروف لنا جميعاً انه في مواقف ومناهج هذه المجموعات من الدول فيما يتعلق بحل عدد من المشاكل القائمة في جنوب شرقي آسيا فان هناك اختلافات جوهرية ، ونظراً لهذه الحقيقة ، فاننا نعتقد أن الامم المتحدة تستطيع أن تقدم العون في السعي وراء طمس هذه الخلافات وأن تدعوهم الى الصبر والاحجام عن أى عمل يمكن أن يؤدي الى تفاقم الموقف في هذه المنطقة .

لقد كان هذا على وجه التحديد منهج الدول الأعضاء في الامم المتحدة التي اقترحت أن تدرس الجمعية العامة مشكلة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، ونرجو من الدول أن تأتي بوجهات نظر بناءة من شأنها أن تسهم في تخفيف التوتر في جنوب شرقي آسيا ، وأن تهيب مناخاً مواتياً للحفاظ على السلم والاستقرار في المنطقة حيث أن هذا يتماشى مع المصالح القومية في الهند الصينية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

ان وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يرحب بالاتصالات وبالمفاوضات التي جرت بين الأطراف المعنية والتي جرت أخيراً في نيويورك بغية تطبيع الموقف في جنوب شرقي آسيا ، ونصرب عن أملنا في أن هذه المفاوضات سوف تستمر وسوف تفضي الى تحقيق عملي لفكرة تحوير جنوب شرقي آسيا الى منطقة سلام . ان هذه الفكرة تحمل في طياتها امكانيات كبيرة حيث أن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها تشارك فيها دول الهند الصينية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ان هذه الفكرة تلقى تأييداً كبيراً من دول أخرى أعضاء في الامم المتحدة . وان تنفيذها بلا شك سوف يكون لصالح المجتمع الدولي بأسره وسوف يسهم في قضية السلم والامن .

السيد لينغ (الصين) (الكلمة بالصينية) : خلال بحث البند المعنون "الموقف في كمبوتشيا" فان الموضوع الهام الذى هو لب الموقف الراهن في جنوب شرقي آسيا كان قد نوقش بالفعل . ومع ذلك ، وبينما تستمر السلطات الفيتنامية في توسيع نطاق العدوان المسلح ضد كمبوتشيا في صلف واغفال للقرار المعتمد في هذا الصدد في الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، وان ترفض القرار الخاص بكمبوتشيا فور اعتماده والذى صدر من قبل اغلبيه ساحقة تبلغ ٩٧ صوتا في الثاني والعشرين من تشرين الأول / اكتوبر ، فانها طلبت بحث بند جديد في هذه الدورة بعنوان "السلام ، الاستقرار ، والتعاون في جنوب شرقي آسيا" ، وجعلت الأمور تبدو وكما لو كانت هي أيضا تهتم بالسلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . أى نوع من الخداع هذا الذى تلجأ اليه ؟ ان أى تحليل للحقائق السافرة السائدة في جنوب شرقي آسيا اليوم سوف يكشف توا النوايا الفعلية لفيتنام التي تختفي وراء العبارات البليغة البراقة التي تفوه بها مندوب فيتنام .

حيث اننا سوف نناقش الموقف في جنوب شرقي آسيا ، ينبغي أولا وقبل كل شيء أن نوضح — مسألتين رئيسيتين ألا وهما أين يكمن السبب الأساسي للموقف المتفجر والمتوتر الراهن في جنوب شرقي آسيا ؟ وما هي السبل الأساسية من أجل القضاء على مثل هذا الموقف المتوتر ؟

في الوقت الراهن ، ما من أحد يمكن أن ينكر أن هناك موقفا متوترا ومتفجرا في جنوب شرقي آسيا . ان مندوب فيتنام يبدو وكما لو كان اعترف بذلك . ولكن تأكيده قد تركز على جنوب شرقي آسيا باعتبارها منطقة محرومة من السلم والاستقرار على مدى خمس وثلاثين سنة . وان لجأ الى التكتيك الخاص بالبحث بعيدا عما يقع في متناول اليد ، فان مندوب فيتنام قد خلط بين الموقف في جنوب شرقي آسيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مع الموقف الراهن هناك . وان يفعل ذلك ، فانه يحاول تعكير المياه وذلك باستخدام الماضي لتفطية الحاضر حتى يمكن أن يحول اهتمام الشعوب عن السبب الرئيسي للتوتر الراهن في الموقف في جنوب شرقي آسيا ودوافعه الأساسية .

ما الذى أدى الى ذلك الموقف المتوتر والمتفجر الراهن في جنوب شرقي آسيا ؟ في هذا الصدد فان مندوب فيتنام قد تحاشى لب الموضوع . وكما يتضح لنا جميعا ، فان لب الموضوع يكمن في حرب العدوان التي شنتها السلطات الفيتنامية على نطاق واسع بتأييد مباشر من دولة عظمى ضد جارتها كمبوتشيا ومن أجل تحقيق حلمها ، ألا وهو السيطرة على دول الهند الصينية ثم جنوب

شرقي آسيا بأكمله . ان السلطات الفيتنامية قد أرسلت ما يزيد على مائة ألف جندي في كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٧٨ من أجل شن هجوم مفاجئ وحرب وحشية عدوانية ضد كمبوتشيا الديمقراطية - التي كانوا يقولون عنها أنها جارة صديقة وشقيقة - قبل هجومهم بيوم واحد . وخلال العامين الماضيين فان عدد القوات المعتدية الفيتنامية في كمبوتشيا قد زاد من مائة ألف الى أكثر من مائتي ألف في حملتها من أجل قمع المقاومة المتزايدة من الجيش والشعب في كمبوتشيا . وأكثر من ذلك ، فان فييت نام قد قامت بتهديد عسكري متكرر ضد تايلند وقامت بهجوم سافر ضدها . وفي الوقت ذاته ، فان الاتحاد السوفياتي قد اغتتم الفرصة لكي يدفع بالقواعد الأمامية الجوية والبحرية الى خليج كام رانه ودانانغ مع التطلع الى مضيق ملقا . ان الاتحاد السوفياتي يستخدم السلطات الفيتنامية كأداة لدفع سياساته العدوانية والتوسعية في جنوب شرقي آسيا مهدداً بذلك لدرجة خطيرة السلم والاستقرار في هذه المنطقة . هذا هو التدخل الخارجي في المنطقة ، وهذا هو السبب الأساسي لذلك الموقف الراهن المتوتر والمتفجر في جنوب شرقي آسيا . الا أن مندوب فييت نام يحاول أن يحمل الناس على الاعتقاد بأن العدوان المسلح واسع النطاق الذي قامت به فييت نام ضد كمبوتشيا الديمقراطية لم يجر على الإطلاق وأن هناك تبايناً في الآراء بين فييت نام ودول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن هذا الموقف ليس هذا التكتيك المؤسف الذي يقوم على نر الرماد في العيون سخيرة كبيرة بضمير ما يزيد على مائة دولة عضو في الأمم المتحدة ؟

حيث أن العدوان المسلح لفيت نام ضد كمبوتشيا الديمقراطية هو السبب الأساسي للتوتر في هذه المنطقة ، فاننا نستطيع أن نتحدث عن إعادة السلم والاستقرار لجنوب شرقي آسيا بعد وقف العدوان الفيتنامي والتوسع والانسحاب العاجل التام وفير الشروط للقوات المعتدية من كمبوتشيا . هذه هي الطريقة الأساسية للقضاء على التوتر الراهن في جنوب شرقي آسيا . ان المندوب الفيتنامي قد تحاشى تماماً هذه القضية الحيوية ، وبدلاً من ذلك ، فقد تحدث كثيراً عن تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية . وعن الاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة ووحدة الأراضي ، وعدم العدوان وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ولا يسع المرء الا أن يتساءل عما اذا كان ارسال فييت نام لمائتي ألف جندي للقيام بعدوان مسلح ضد كمبوتشيا يمكن أن يعتبر كتسوية للنزاعات الدولية

بالوسائل السلمية . واحتراما للاستقلال والسيادة ووحدة وسلامة اراضي الدول ، ألا يشكل ذلك عدوانا وتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ؟ من الواضح أنه في لغة السلطات الفيينامية فان العبارات السابقة تحمل معاني مختلفة تماما عن تلك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . في الأعوام الأخيرة فان الطغمة الحاكمة الفيينامية قد عرفت بضلالها ونواياها الحقيقية وأفعالها ، وبأنها في ذلك غالبا ما تتناقض مع اعلاناتها .

ويمكن أن نذكر أنه عشية الهجوم الكبير الذي شنته فييت نام ضد كمبوتشيا الديمقراطية ، فان وزير الخارجية الفيتنامي السابق قد أعلن في بانكوك أنه " رغم أن فييت نام تستطيع أن تستولي على بنوم بنه في ٢٤ ساعة ، فانها لا تعتمزم ذلك " . وفي أيار/مايو الماضي فان وزير خارجية فييت نام الحالي أعلن مرة أخرى علنا أن " القوات الفيتنامية لن تعبر الحدود الكمبوتشية ، ولن تفرض أى خطر على رابطة أمم جنوب شرقي آسيا " . ولكن قبل أن يمضي وقت طويل ، فان القوات الفيتنامية قد غزت تايلند . وحيث أن السلطات الفيتنامية تستطيع أن ترسل قوات الاقامة " السلم والنظام " في كمبوتشيا الديمقراطية ، بناءً على طلبها اليوم ، فلما لا يمكن أن تكرر الفعل ذاته ، وأن تفزود دول جنوب شرقي آسيا الأخرى متعللة بذرائع مشابهة في المستقبل ؟ وفي ظل تلك الظروف ، أين لنا أن نجد السلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ؟ أما بالنسبة " لانسحاب جزء من القوات الفيتنامية من كمبوتشيا " والذي أشار إليه ممثل فييت نام فانه لا يحمل جدیدا ، فان هذه هي نفس الخدع التي لعبها الاتحاد السوفياتي بشأن أفغانستان ، وهي أن فييت نام تريد من الآخرين أن يعترفوا باحتلالها لكمبوتشيا باعتباره " أمرا رجعة فيه " قبل أن تسحب جزءا رمزيا من قواتها . ان مثل هذا التكتيك الخادع ، والذي يستخدم عادة من جانب المعتدي لا يمكن أن يخدع أحدا .

أما فيما يتعلق بما يسمى " بالخطر الصيني " الذي يردده المندوب الفيتنامي في كل مكان ، فلا حاجة بنا الى أن نتحدث عنه طويلا . ان مندوب فييت نام يمكن أن يكرر حديثه عن " الخطر الصيني " آلاف المرات ، ولكن ليس هناك جندي صيني واحد على أراضي أى بلد من بلدان جنوب شرقي آسيا . ان ما هو قائم فعلا هو أن أكثر من ٢٠٠ . ٠٠٠ من الجنود الفيتناميين أرسلوا الى كمبوتشيا ، وحوالي ٥٠ . ٠٠٠ أو ٦٠ . ٠٠٠ جندي يرابطون في لاوس . ان السلطات الفيتنامية تؤكد أن وجود ما يسمى " بالخطر الصيني " قد حال دون سحبهم لقواتهم من كمبوتشيا . ان حكومة الصين قد أعلنت رسميا في مناسبات عديدة أنه بعد انسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، وفقا لأحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، والتي بموجبها يمكن لشعب كمبوتشيا أن يقرر مصيره بعيدا عن أى تدخل خارجي ، وبعد أن تعود كمبوتشيا الى وضعها المستقل وغير المنحاز ، فان الصين سوف تكون على استعداد لأن تنضم الى الدول الأخرى المعنية بما في ذلك فييت نام فسي ضمان دولي بأن أراضي كمبوتشيا لن تحتل ، ولن تستخدم للمساس باستقلال وسيادة أية دولة

أخرى في المنطقة ، ولن يكون هناك أى شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لكموتشيا .
 وإذا كان ما يطلق عليه "الخطر الصيني" قائما فعلا ، فإن المرء يتساءل لماذا لا تكون السلطات
 الفيتنامية اذن على استعداد لقبول الاقتراح السابق العادل والمعقول ؟ ان احد الممثلين
 الموقعين في بيانه الأخير في الجلسة العامة بشأن الحالة في كموتشيا ، قد حرض تلك الادعاءات
 الفيتنامية الخاصة " بالخطر الصيني " وذلك بالاشارة الى أنها كانت مجرد حجة تستخدم من قبل
 فييت نام من أجل تبرير وجود القوات الفيتنامية في كموتشيا ، والاعداد لهجوم ضد دول أخرى . وهذا
 هو لب الموضوع .

ان ممثل فييت نام يحاول جاهدا بث الفرقة بين دول جنوب شرقي آسيا فيما أسماه
 بـ " دول الهند الصينية " من ناحية ، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، من ناحية أخرى .
 مغته في تسوية اختلاف الآراء بين المجموعتين . ان هذا تكتيك ينطلق من نوايا خبيثة ألا وهي :
 أولا ، محاولة تشويه القضية الكبرى للعدوان الفيتنامي ضد كموتشيا الديمقراطية ، وتحويلها الى
 موضوع ثنائي بين فييت نام ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا . ثانيا ، وما هو أسوأ من ذلك " أن دول الهند
 الصينية " التي أشار اليها ممثل فييت نام يقصد بها أن تشمل النظام العميل لهينغ سامرين الذي
 نصبته فييت نام . وبمعنى آخر ، فانه يحاول بطرق مضللة أن يدخل نظام هينغ سامرين الى الأمم
 المتحدة من الباب الخلفي . ثالثا ، بتصويب نفسها كمتحدث ورئيس ماتسميه " دول الهند الصينية " .
 فان فييت نام تود من المجتمع الدولي أن يعترف " باتحاد الهند الصينية " . واعتبار فييت نام
 رئيسة لهذا الاتحاد . وبالطبع فان هذا اللقب الذي أطلقته فييت نام على نفسها وهو رئيس " اتحاد
 الهند الصينية " قد اخترعته دون موافقة شعوب الهند الصينية . ان ممثل فييت نام قد هاجم أيضا
 في صلب القرار الخاص بالحالة في كموتشيا الذي اعتمد بأغلبية ٩١ صوتا في الدورة الأخيرة ، والقرار
 الخاص بنفس الموضوع الذي اعتمد في الدورة الحالية بأغلبية ساحقة وهي ٩٧ صوتا ، حيث أن ما أطلق
 عليه " بالحل المفروض " لم يأخذ في الاعتبار مصالح فييت نام ويعد " تدخلا في الشؤون الداخلية
 لكموتشيا " . ووفقا لهذا المنطق ، فان العدوان المسلح لفيت نام ضد كموتشيا لن يشكل تدخلا
 في الشؤون الداخلية لكموتشيا ، بينما يشكل نداء الأمم المتحدة لفيت نام لكي توقف عدوانها المسلح ،

تدخلا في الشؤون الداخلية لكوموتشيا . أى منطلق هذا ؟ اذا كانت مصالح فيبيت نام سوف " تؤخذ في الاعتبار " كما طلبت فيبيت نام ، فان الأمم المتحدة سوف تجد نفسها مجبرة على الموافقة على عدوان فيبيت نام المسلح ضد كوموتشيا ، وعلى وجود القوات الفيتنامية هناك الى وقت طويل ، وأن تعطي اعترافا شرعيا للنظام الصميلي لهينغ سامرين الذى نصبتة فيبيت نام ، و " اتحاد الهند الصينية " تحت سيطرتها ، وسوف تعطي الضوء الأخضر للعدوان والتوسع الذى يرتكبه الاتحاد السوفياتى وفيبيت نام في الوقت الحالى وفي المستقبل . أليس ذلك بمثابة الغاء الأمم المتحدة لقراراتها بشأن كوموتشيا التي اعتمدها الدورة الماضية والدورة الحالية ، وتقويض كلى للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ؟ ان هذا أمر لا يمكن التهاون فيه بالنسبة الى كل الدول المحبة للعدالة . منذ تأسيسها ، فان جمهورية الصين الشعبية ، قد انتهجت سياسة خارجية تقوم على السلام ، وحاولت اقامة علاقات ودية مع جميع الدول بما في ذلك دول جنوب شرقي آسيا ، انطلاقا من المبادئ الخمس الخاصة بالتعايش السلمي . وفي الوقت الحالى ، فان شعب الصين يعمل جاهدا من أجل تحقيق تطوير الصناعة والزراعة والدفاع القومي والعلم والتكنولوجيا في نهاية هذا القرن . ان الصين في حاجة ماسة الى مناخ دولي سلمي ، وتحرض على وجه الخصوص على أن يعود السلام والاستقرار الى جنوب شرقي آسيا . ويعدونا الأمل في أن جميع الدول في تلك المنطقة سوف تحقق التقدم في مناخ يسوده السلم والاستقرار . ولكن لا يمكن ضمان السلم والأمن بالاستجداء .

ولكن السلام والأمن لا يمكن أن يتم بالاستجداء . ان السلطات الفييتنامية بمؤازرة الاتحاد السوفياتي تصر على عدوانها المسلح ضد كمبوتشيا الديمقراطية . ولصالح اعادة السلم والاستقرار الى هذه المنطقة ، فانه من المحتم وقف العدوان ودعوة فييت نام الى سحب جميع قوات الاحتلال فورا من كمبوتشيا حتى يمكن لشعب كمبوتشيا أن يقرر مصيره بعيدا عن أى تدخل خارجي . ان هذا سوف يؤدي لا محالة الى السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، وسيكون هذا في الواقع لصالح شعب فييت نام . اننا نؤيد تماما الاقتراح العادل الذي تقدمت به دول رابطة جنوب شرقي آسيا بشأن اقامة منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا . ان معارضة الهيمنة وحماية السلم العالمي ، هي سياستنا الثابتة التي لا تتزعزع . اننا على استعداد لأن نبذل مع شعوب الدول الأخرى ، كل جهد من أجل التمسك بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، وحماية السلم والعدالة الدولية .

السيد بتروفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

ان وفد الاتحاد السوفياتي ، يرحب بادراج البند المعنون : " مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " على جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة . ان مهمة ايجاد سبيل الى التحول الجذري من النزاع والمواجهة الى السلم والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، ليست بالمهمة السهلة ولكنها مهمة مرفوب فيها للغاية . ان الماضي الاستعماري والحروب الامبريالية العدوانية والسياسة التوسعية لانصار الهيمنة الحديثة ، قد تركت في بلدان تلك المنطقة تركة مشقة من المشاكل المعقدة . فأكثر من ٣٥ عاما الآن سادت الحرب تلك المنطقة ، ولا يزال الموقف متوترا للغاية حتى اليوم ، وهو مليء بالثورات العسكرية المستمرة . ولهذا فانه من المهم جدا أن ينتهز المجتمع الدولي الذي لا يستطيع ولا ينبغي له أن يتخاذل ، الفرصة لاعادة الأوضاع الى حالتها الطبيعية في هذه المنطقة المتفجرة تقليديا من العالم ، وأن يناقش في هدوء وجدية وفي روح بناءة بصفة خاصة المشاكل التي نضجت الآن للمناقشة وأن يشجع بلدان جنوب شرقي آسيا على ايجاد حلول مقبولة من الجميع على أساس قواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا .

ان هذه الروح بالذات هي التي أعد وفد بلادى نفسه للتحلي بها للبحث في هذا البند .
ان الاتجاه السليم لهذه المناقشة ، قد حدد في البيانات التي ألقاها ممثلو فييت نام ولا و . وهذه
البيانات تؤيد ، مرة أخرى ، حرص هذين البلدين الصادق على إقامة علاقات ودية مع جيرانهما .
فأين نجد ان ، الأسباب الأساسية للتوتر المستحكم في جنوب شرقي آسيا ؟ في المقام
الأول فان جوهر المسألة هو أنه يوجد تباين تقليدي في مصالح عدد من الدول الكبرى الخارجة عن
المنطقة والتي تواصل النضال من أجل دعم نفوذها . وفي عدد من الفرض خلال العقود القليلة
الماضية ، فقد لجأت تلك الدول الى القوة العسكرية لمساندة مصالحها الأناية .

وربما كان من المناسب أن نستذكر أنه خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، كانت اليابان
ذات الاتجاه العسكري الواضح تحتل تلك المنطقة ، ثم حاولت الدول الاستعمارية السابقة أن تعيد
سيطرتها عليها فير أن قضية الضغط الذي مارسته حركة التحرر الوطني التي كانت تساندها الدول
الاشتراكية خذلت هذه المحاولات وانتهى عهد الاستعمار في جنوب شرقي آسيا وان كانت قد بقيت
بعض المناطق الحبيسة المستعمرة ، والتي لا يمكن بالطبع للضمير الانساني أن يتخلى عنها . ان
الاستعماريين القدامى الذين هزموا في الخمسينات ، قد حل محلهم استعماريون جدد حاولوا أن
يحتفظوا بشعوب جنوب شرقي آسيا تحت سيطرتهم عن طريق نظام من الأتحالف العسكرية ومن خلال
نظام القواعد العسكرية التي أنشئت هناك ، وكذلك العدد وان العسكري المباشر ضد شعوب الهند
الصينية .

ورغم النهاية المخزية التي آلت اليها هذه السياسة ، فان الوجود العسكري للـدول
الامبريالية في تلك المنطقة مازال قائم . وعلاوة على ذلك ، فان تلك القوى تلقي تشجيعا لا يناهض
لتحويل النظام السياسي والاقتصادي القائم في منطقة رابطة دول جنوب شرقي آسيا الى كتلة
عسكرية .

أما فيما يتعلق بالهجمات التي وجهها في هذه الدورة ممثل جمهورية الصين الشعبية الى
الاتحاد السوفياتي وفييت نام - بما فيها الهجوم الذي استمعنا اليه الآن - فهي مجردة من كل
أساس من الصحة وتتوخى تحويل أنظار الرأي العام العالمي عن الأفران التوسعية لهذا البلد
المهيمن في جنوب شرقي آسيا . ولعدة عقود فقد عملت الصين على إقامة هيكل سياسي ومادي

للتوسع في الجنوب ، كما أن ترسانة الأساليب والتقنيات التي لجأ اليها الاستعمار الماوي لا تقل في شيء عما جرى عليه أكثر التوسعيين خبرة . ان بكين تستخدم بنشاط أساليب المدوان التاريخية والجغرافية مضغفة أساسا تاريخيا مزيفا - وضع في خرائطها رسمت لأسباب مفرضة - لمطالبتها الاقليمية الموجهة ضد جميع البلدان المجاورة في جنوب شرقي آسيا دون استثناء . ولقد تلقى التوسع الصيني دفعة كبيرة نحو الأقاليم الجزرية في جنوب شرقي آسيا . وحتى الأرض اليابسة البعيدة عن الصين ، وعلى سبيل المثال قرب ساحل فييت نام والفلبين وماليزيا ، واندونيسيا ، فقد أعلن أنها أراضي صينية . وبناء على البيانات الصادرة عن بكين ، فان بحر الصين الجنوبي ليس الا بحيرة صينية داخلية .

ان القيادة الصينية تشجع وتوجه النضال المسلح للوحدات العسكرية الموالية لبكين في بلدان جنوب شرقي آسيا ، وتعمل بهمة على اقامة أنظمتها الخاصة من العملاء هناك . فما هو المصير الذي تخاطب له القيادة الصينية لشعوب جنوب شرقي آسيا اذا ما وهنت تيقظها وخذعت بابتسامات مبعوثي بكين ؟ انه يمكن مشاهدة ذلك من المثل الذي تشكله كمبوتشيا التي تشكو من المعاناة منذ زمن طويل . ولكن أخطر جوانب سياسة بكين في جنوب شرقي آسيا ، هو أنها لا تتوقف عن أعمال العدوان المباشر بل تعطي لنفسها الحق في معاقبة دول ذات سيادة . ولقد استخدمت الصين بالفعل السلاح مرتين في المنطقة : في ١٩٧٤ ، عندما استولت على جزر باراسيل وفي ١٩٧٩ عندما اعتدت على جمهورية فييت نام الاشتراكية .

انه ليس سرا على أحد أن بكين تعد لضربة ثانية ضد فييت نام ، وهي تنتظر فقط الوقت المناسب لشن تلك الضربة وليس من المصادفة أن بكين لا ترغب في استئناف المفاوضات مع جمهورية فييت نام الاشتراكية لحل المشاكل المتنازع عليها . وليس من الصعب التحقق من أن عدوانا ثانيا للصين على فييت نام والأعمال العدوانية ضد لاو وكمبوتشيا مثلا ، قد تكون لها أوهام العواقب على قضية السلام وليس فقط على منطقة جنوب شرقي آسيا .

انه من المعروف جيدا أن الصين التي جعلت في الواقع من استخدام القوة ، المبدأ لسياستها الخارجية ، تبني بسرعة قدرتها العسكرية بمساعدة من الغرب . انه من الصعب القول ضد أي من جيرانها سوف تستعمل تلك القدرة ، ولكن الغيوم السامة المتصاعدة من التفجير النووي الذي وقع أخيرا في الجو تهدد منذ الآن صحة الشعب في بلدان مختلفة من العالم .

(السيد بتروفسكى ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ومن الخطير أيضا أن نرى المهيمين المعاصرين يتبنون سيرة الامبرياليين الذين كانوا سبب ويلات هذه البلدان ، وذلك لخدمة مصالحهم . ان الولايات المتحدة مثلا تفضى النظر أمام أعمال الصين حتى ولو كان ذلك مضادا لمصالح حلفاء واشنطن في جنوب شرقي آسيا . ان واشنطن تسعى الى استدرج الصين للدخول في سياستها . انها تحرض بلدان جنوب شرقي آسيا ضد بعضها البعض . انها السبب في عدم الثقة المتبادلة ، وهي احدى الطرق الأساسية لتحقيق أهدافها الانانية .

ان معنى بيانات مثل الصين ومقاطعة ممثلي البلدان الغربية لمناقشة مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، يؤكد ذلك . ان هذا المنهج يضيف عناصر جديدة للتوتر القائم وعدم الاستقرار في الوضع في جنوب شرقي آسيا . ومن أجل ذلك ، ولضمان السلام والأمن في هذه المنطقة ، لا بد للامبرياليين والمهيمين من أن يكفوا عن التدخل في شؤون هذه المنطقة وان يحطوا امكانية للدول هناك حتى تناقش فيما بينها المسائل التي تهمها .

اننا لا نريد اليوم ان ندخل من جديد في مناقشة الحالة في كموتشيا ، فقد سبق أن شرحنا رأينا فيها ، ولكننا نريد مرة أخرى أن نسجل أن هذا الوضع كان أيضا نتيجة لسياسة الدول الاستعمارية والمهيمين المعاصرين في جنوب شرقي آسيا . وبالنسبة لبلدان جنوب شرقي آسيا نفسها ، فنحن مقتنعون بأن الخلافات بينها ليست من الضخامة والخطورة بحيث يستحيل عليها ، مع توافر النية الحسنة ، ان تتفق على صيغة مقبولة لدى الجميع للتعايش المتبادل .

ويمكن أن نقول ان هناك امكانيات لا قامة علاقات لحسن الجوار بين جميع بلدان منطقة جنوب شرقي آسيا . وفي الوقت الحالي ، فان جنوب شرقي آسيا تعيش في سلام ، وهذا هو المكسب الذي حققته بلدان الهند الصينية بعد كفاح تاريخي طويل ومير ضد العدوان الخارجي الذي شاركت فيه بعض القوى الخارجية . ان بنيان السلام في هذه المنطقة لا يزال ضعيفا مزعزعا ويتعرض لضغوط من القوى الخارجة عن المنطقة ، والتي لا تتخلى عن محاولاتها وجهودها لفرش آرائها على شعوب الهند الصينية . وفي هذه الحالة فاننا ما أراءت بلدان جنوب شرقي آسيا ألا تزج بنفسها وبالمناطقة كلها من جديد في حرب يصعب التنبؤ بعواقبها ، فينبغي عليها أن تبرهن على توافر العقل والحكمة وحسن الارادة في البحث عن حلول مقبولة من طرف الجميع .

والأهم من ذلك كله ، هو أنه ينبغي الاعتراف بتساوي المصالح بالنسبة لجميع الأطراف في الحفاظ على السلم ومبدأ الأمن المتساوي لها والاحترام المتبادل لمصالحها المشروعة ، وكل محاولة من أية دولة أو مجموعة من دول جنوب شرقي آسيا من طرف واحد أو بالمساعدة الخارجية لكي تفرض شروطها على بلدان جنوب شرقي آسيا ، سوف يكون مصيرها الفشل . ان بلدان الهند الصينية قد برهننت على أنها قادرة على الدفاع عن نفسها . فالحل الوحيد والمعقول هو أن تتعلم المجموعتان من الدول ، التي لها بنيات اجتماعية مختلفة في جنوب شرقي آسيا ، كيف تعيش في سلام مع بعضهما ، على أساس مبادئ التعايش السلمي .

وكما كان الحال بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا ، فإنه رغم تعقد المشاكل القائمة هنا ، فإن هذه الطريقة سوف تسمح ليس فقط بالتعاون السلمي ولكن أيضا بالتعاون من أجل المنفعة المتبادلة وخاصة في قضايا الحفاظ على السلام وتخفيف حدة التوتر .

اننا نرحب بالحوار بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة جنوب شرقي آسيا . وفي رأينا ان هذه هي الطريقة الوحيدة التي تؤدي الى نتائج ايجابية ، خاصة وان المبادئ الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية لهذه البلدان اذا ما تمت مقارنتها مع بعضها ستبين أن هناك نقاطا كثيرة مشتركة فيما بينها . والواقع ان النقاط الأربعة لسياسة فييت نام التي وضعت في ١٩٧٦ في مؤتمر رابطة دول جنوب شرقي آسيا في بالي ووثائق السياسة الخارجية لبلدان جنوب شرقي آسيا ، تقوم كلها على أساس مبادئ معترف بها عالميا ، وهي احترام استقلال وسيادة وسلامة أراضي كل دولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ورفض استخدام القوة وعدم استخدام أراضي دولة للقيام بأعمال عدوانية أو أعمال فيسر ودية ضد الدول المجاورة واقامة علاقات صداقة وتعاون متبادل في مختلف الميادين .

وبالنسبة لبلدان جنوب شرقي آسيا ، فبالإضافة الى المشاكل السياسية ، هناك مشاكل أخرى وهموم أخرى ، يمكن أن تحل جميعها بالجهود المشتركة وهي مشاكل البيئة والدفاع عنها ، واستخدام الموارد الحدية ، ومكافحة الأوبئة التي تنتقل من بلد الى آخر ، وتسوية قضايا اللاجئين وما الى ذلك . اننا نعتبر أن تأخير التعاون العملي في هذه المشاكل وفي ميادين أخرى الى أن تتم تسوية المسائل السياسية الحادة ، ليس بالأمر الحكيم . بل على العكس من ذلك فإن التعاون العملي حتى في ميادين التنمية يمكن أن يساهم في اقامة جو من الثقة ، لازم لتسوية المشاكل الحادة الأخرى .

وبالنسبة للمسائل المختلف عليها ، فان حلها يتطلب حتما وقتا طويلا ، ولعلنا نضطر الى تسويتها ليس جملة ولكن تفصيلا كما هو الحال في مناطق أخرى من العالم . ومع ذلك فمن المهم في المستقبل القريب أن نوجد قاعدة سليمة للتفاوض والضمان الاستقرار والأمن والسلام لجميع دول المنطقة . ان وفد الاتحاد السوفياتي يعتبر أن هذه الامكانية موجودة في الاقتراح الخاص بإبرام اتفاقيات عدم اعتداء بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة جنوب شرقي آسيا على أساس ثنائي . ومنذ الآن يمكن أن نبدأ في حوار بشأن تحويل جنوب شرقي آسيا الى منطقة سلام خاصة وأن هذه الفكرة مقبولة من أغلبية بلدان المنطقة .

ومن بين البلدان المتصلة بكموتشيا ، فان بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية ينبغي عليها أن تعزل المشاكل التي تقدمت الأطراف باقتراحات لموسسة بشأنها وأن تبدأ في مناقشتها ، وهذا يشمل تسوية مشكلة اللاجئين من كموتشيا وتخفيف حدة التوتر في المنطقة على طول الحدود بين كموتشيا وتايلند وغير ذلك من الأمور . ان التقدم في تسوية هذه المشاكل من شأنه أن يهز الوضع اجملا .

ان الاتحاد السوفياتي خلال عدد من العقود قد كافح من أجل إعادة السلام والاستقرار الى جنوب شرقي آسيا ، وضد سياسة العدوان والحرب . ولقد كان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من بين أوائل الدول التي قبلت بصورة ايجابية فكرة انشاء منطقة سلام في جنوب شرقي آسيا . ونحن على استعداد لتأييد مبادرات أخرى اذا ما كانت صادرة عن الرغبة في السلام في جنوب شرقي آسيا ، ونحث الدول الأخرى على أن تحذو ونفس الحذو .

وفي نفس الوقت ، نريد أن نعلن أن البلدان التي تمتنع عن البحث عن الوسائل التي تنقي الجو في جنوب شرقي آسيا والتي تستمر في دفع الأمور نحو المواجهة ، تتحمل مسؤولية ثقيلة بالنسبة لمصير السلام في هذه المنطقة .

وأما بالنسبة للأمم المتحدة ، فانها قادرة بل يجب عليها أن تسهم في العملية الايجابية في جنوب شرقي آسيا ، بتشجيع دول هذه المنطقة على فتح حوار واقامة تعاون بينها .

السيد كامل (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان البند ٩ (١) الماروح للمناقشة

الآن في هذه الجمعية العامة والمعنون " مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " كما ورد في الوثيقة A/35/193 ، قدم السيد باد راجه على جدول الأعمال في ١٥ آب/اغسطس من هذا العام من قبل أربعة عشر بلدا من بينهم اثنان من جنوب شرقي آسيا و ١٢ من أقاليم أخرى من العالم . ان البلدين من منازقتنا هما جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية ، أما ال ١٢ بلدا الخارجة عن منطقة جنوب شرقي آسيا فهي : افغانستان ، وأنغولا ، وبلغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وكوبا ، واليمن الديمقراطية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وهنغاريا ، ومنغوليا ، وموزامبيق ، ونيكاراغوا ، وسيشيل .

ان حقيقة اعتماد هذه البلدان البعيدة عن المنطقة واعرابها عن القلق ازاء السلم والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، انما هو أمر يستحق الشناء بالفعل ، ذلك لأنها كما قالت في مذكرتها التفسيرية " ان عملها هذا في مصلحة السلام والانفراج والتعاون بين جميع بلدان جنوب شرقي آسيا ومن أجل تحقيق السلام العالمي " . (A/35/193, Annex, para 3)

وأود أن أقول ايضا ان الاجراء الذي اتخذته هذه الوفود قد يخلق انطباعا ، ولا أعتقد أنها تريد ذلك ، بأن البلدان السبعة الأخرى في المنطقة لا يعنيتها ولا تهتم باقرار السلم

والاستقرار والتعاون في منطقتها . وكما تعرفون فان هذه البلدان السبعة هي : بورما ، وكمبوتشيا الديمقراطية ، واندونيسيا ، وماليزيا ، والفلبين ، وسنغافورة ، وتايلند . والدول الخمس الأخيرة أعضاء في رابطة جنوب شرقي آسيا ، وتضم نحو ٢٢٠ مليون مواطن . وقد يكون حقيقيا ، وآمل أن أكون مخطئا ، ان مثل هذا الانطباع قد يخرج به الصء من هذه الجمعية عند ما يستمع الى بيانات بعض الوفود التي تلقي باللوم على بعض بلدان جنوب شرقي آسيا باعتبار أنها السبب في عدم الاستقرار وانعدام السلم في هذه المنطقة .

ولكن ما هي القصة الحقيقية وما هي الصورة الفعلية ؟

ان الواقع هو أن بلدان جنوب شرقي آسيا هذه التي لم تنضم الى مقدمي البند ١١٩ ، أو على الأقل خمسة منها ، لها نفس الاهتمام ان لم يكن أكثر ، وتشعر بنفس القلق الذي يشعر به مقدمو هذا البند لاقامة السلم والتعاون في المنطقة . وما هو أهم من ذلك ، هو أننا فعلنا أكثر من مجرد الاعراب عن قلقنا .

ومنذ تسع سنوات قبل ١٥ آب/اغسطس ١٩٨٠ ، وهو التاريخ الذي أدرج فيه هذا البند ، فان بلدان جنوب شرقي آسيا الخمسة وهي ماليزيا ، والفلبين ، وسنغافورة ، وتايلند وبلدي اندونيسيا قدمت للعالم الالرا للسلام والتعاون في جنوب شرقي آسيا . وفي اجتماعها في كوالالمبور بماليزيا في ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧١ أعلنت مفهومها في جعل جنوب شرقي آسيا منطقة سلام وحرية وحياد ، خالية من أي شكل من أشكال التدخل من قوى خارجية وكذلك من تنافس الدولتين العالميين وهيمنتها . وبالتالي فقد نامدت بلدان المنطقة بالانضمام اليها في هذه المحاولة الطموحة والنبيلة والتي يمكن تحقيقها في نفس الوقت .

ان هذه الوثيقة الهامة للسلم والحرية والاستقرار لجنوب شرقي آسيا ، قد تم تميمها كوثيقة من وثائق الامم المتحدة بالوثيقة (A/C.1/1019) بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧١ . وفي العام التالي لذلك ، فان وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في اجتماعهم في جورجيتاون بغيانا ، أخذوا علما بارتياح ببيان كوالالمبور هذا ، ورحبوا به باعتباره يمثل تطورا ايجابيا وناهدا وجميع البلدان باحترام أهداف هذا البيان . وبعد ذلك بعام في ١٩٧٣ ، فان رؤساء دول بلدان عدم الانحياز في اجتماعهم بالجزائر ، أثنوا أيضا على البيان وأيدوه . فضلا عن ذلك فان الدورة

الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في ١٩٧٨ ، أخذت علما باهتمام بلدان جنوب شرقي آسيا باقامة منطقة سلام وحرية وحياد في منطقتهم . ولقد كان هذا ، وقد ذكرت على سبيل المثال ، هو الاستجابة الايجابية للمجتمع الدولي ازاء جهود بلدان جنوب شرقي آسيا الخمسة لايجاد اطار للسلم والتعاون والشروع في اقامة عصر سلم وتعاون في منطقتهم .

وأود أن أضيف ان بلدان جنوب شرقي آسيا في رابطة جنوب شرقي آسيا ، قد عززت مفهوم منطقة السلم والحرية والحياد بمعاهدة صداقة وتعاون تم ابرامها في بالي في ١٩٧٦ ، وهى معاهدة مفتوحة لانضمام جميع الدول في جنوب شرقي آسيا اليها اذا ما رغبت في ذلك .

وفي الأعوام الماضية ، فان البلدان الخمسة في جنوب شرقي آسيا ، قد حاولت أن تسترعي اهتمام البلدان الأخرى بالمنطقة للحصول على تعاونها في تحقيق المفهوم والأفكار التي تتضمنها تلك المعاهدة ، كما ناشدت البلدان الأخرى خارج هذه المنطقة لكي تعترف بهذا المفهوم وتحترمه . وأود أن أذكر هنا ، ان بعض البلدان كانت قد سخرت من مفهومنا هذا ، ولكنني أبادر الى القول هنا ، بأن هذه البلدان قد عادت هذه الأيام فأعربت عن الحاجة الى اقامة مثل هذه المنطقة .

ورغم ان السيد ممثل ماليزيا الموقر قد شرح باستفاضة في بيانه صباح اليوم هذا الأمر ، الا انني أرجو أن تسمحوا لي بأن أعود مرة أخرى الى فلسفة وأهداف المنطقة المقترحة . ان أساس هذا المفهوم ذو شقين : أولهما ، أهداف وأغراض الأمم المتحدة كما تضمنها ميثاقنا . وثانيهما ، الاعلان الخاص بتعزيز السلام العالمي والتعاون ، المعروف لنا جميعا هنا بمبادئ باندونج العشرة للتعايش السلمي بين الدول .

وأهم أسس هذا المفهوم هي كما يلي : الوفاء بحقوق كل دولة في أن تسيطر على كيانهما القومي بحرية ودون تدخل خارجي في شؤونها الدولية ، وصيانة السلم والحرية والاستقلال بلا عراقيل ، والتعاون مع جميع البلدان المحبة للسلام والحرية ، واقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية ، وضمان استقرار بلدان جنوب شرقي آسيا وأمنها من التدخل الخارجي بكل أشكاله ومظاهره ، وتحبيس جنوب شرقي آسيا .

وباختصار ، فان منطقة السلم والحرية والحياد في جنوب شرقي آسيا هي التعبير الفعلي عن الرغبة العميقة التي تشعر بها شعوب جنوب شرقي آسيا لضمان ظروف السلم والاستقرار الضروري—ة لاستقلالها ولرفاهيتها الاقتصادية والاجتماعية .

اننا جميعا في هذه الجمعية ندرك ونعترف بأن الهيكل القوى لا يمكن أن يقوم على أساس من الطين أو الوحل . ان الطريقة الوحيدة لبناء هيكل للسلم قابل للاستمرار لا يمكن أن يقوم الا على أساس من السلم ورغبة في التعاون ، ويمكن اقامته فقط في بيئة من الثقة . ولكن من المحزن أن نلاحظ أن هذا المناخ من الثقة وهذا الأساس للسلم والاستقرار الذى نرغب فيه كثيرا ، أو أى مظهر من مظاهر السلام في المنطقة ، قد تحطمت في أواخر عام ١٩٧٨ عندما قعقت آلة الحرب لفييت نام في كمبوتشيا ونصبت نظاما عميلا في عاصمتها بنوم بنه . انني لن أكرر هنا قصص ذلك الحدث وعواقبه في جنوب شرقي آسيا ، ان أنه قد نوقش وتم تحليله باستفاضة أمام هذه الجمعية ذاتها منذ أيام قليلة مضت ، وقد شجب ما يربو على مائة وفد — أى ثلثي أعضاء الامم المتحدة — هذا التدخل العسكري الاجنبي .

واليوم ، فان بلدان المنطقة وأعضاء الامم المتحدة يواجهون غزوا أجنيا لكمبوتشيا واخضاعا لشعبها من قبل قوات أجنبية . وهذا باختصار هو الموقف كما هو قائم اليوم ، ونحن نجتمع لمناقشة دعوة لدول جنوب شرقي آسيا بأن تعمل سويا في سلام وتعاون . وبلاستماع الى بعض المتحدثين الذين تحدثوا بالأمس ، فان الانسان يستشف أن الدعوة تبدو كما لو كانت على النحو التالي : فلننس كمبوتشيا ، أو على الأقل فلنتناس كمبوتشيا ، ولننسى أن هناك قوات أجنبية تسيطر على دولة في جنوب شرقي آسيا . ولكن ، فلنتعاون ونعمل سويا ، وعندما نعمل سويا فان العالم سوف ينسى كمبوتشيا .

ان الاحداث المحزنة التي جرت ، ولا زالت تمارس في ذلك البلد التاريخي والجمي—ل ، كمبوتشيا ، وشعبها ، هي أكبر عقبة في طريق السلام والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا وفيما بين بلدان شرقي آسيا . ان هذه العقبة يجب تذليلها أولا اذا كنا جادين فعلا في اقامة السلام والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، لأن كمبوتشيا نفسها هي جزء من جنوب شرقي آسيا الذى نحن بصدده .

ان السرد الزمني لتسلسل الأحداث في جنوب شرقي آسيا ، الذي وزع في هذه القاعة أمس أشار الى زيارة رئيس وزراء فييت نام ، فام فان دونغ ، لاندونيسيا وبلدان مجاورة أخرى ، ووفقا للبيان المشترك الذي صدر في نهاية الزيارة التي تمت في الفترة من ٢٠ الى ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، فان رئيس وزراء فييت نام ورئيس جمهورية اندونيسيا أعربا عن وجهات نظرهما فيما يتعلق بالرغبة في أن يكون جنوب شرقي آسيا منطقة سلم ؛ واستقلال ؛ وحرية وحياد ، وكذلك منطقتي استقرار ورخاء . والواقع أننا قد رحبنا برئيس وزراء فييت نام في اندونيسيا بطريقة شرفية جدا . والحقيقة أننا تجاوزنا متطلبات البروتوكول وقد منا له ترحيبا حارا .

ولم لا ؟ لقد فكرنا هكذا . هنا صيفنا ، جار وأخ ، وطني حارب من أجل استقلال بلاده ، رجل سوف يتفهم أيضا تطلعات اندونيسيا ، اندونيسيا التي حاربت خمس سنوات ضد الامبريالية الغربية بالرمح المصنوعة من شجر البامبو وبالبنادق والتي حاربت خلال الخمسة عشر عاما التالية ضد التخريب الاجنبي والتدخل .

وللأسف ، فان السرد الزمني - برغم تضمنه لأحداث هذا العام ، عام ١٩٨٠ - لم يذكر زيارة وزير خارجية فييت نام ، السيد كوثاش ، لجاكارتا في حزيران / يونيه هذا العام . وفي هذه المناسبة ، ووفقا لتقاليد الضيافة الاندونيسية ، أتحنا له أيضا فرصة زيارة جزيرة بالي الشهيرة والمعروفة بجمالها الرائع . ولكنني كنت أود أن تذكر أيضا في السرد الزمني تلك الزيارة التي قام بها السيد كوثاش ، وأن يذكر بالمثل ما قاله قادتنا لوزير خارجية فييت نام خلال تلك الزيارة - ولكن هذه كلها لم يتضمنها السرد الزمني . ان ما حدث بين زيارة السيد فام فان دونغ ، رئيس وزراء فييت نام في أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ وزيارة وزير خارجيته في حزيران / يونيه ١٩٨٠ معروف تماما لهذه الجمعية .

انه ليس سرا أن بلدان جنوب شرقي آسيا قد عقدت مشاورات خلال الأيام العديدة الماضية مع اخواننا في فييت نام ولا و ، من أجل تقديم مشروع قرار الى هذه الجمعية يحدد القواعد التي تحكم السلم والتعاون بين بلدان جنوب شرقي آسيا . ولكننا لم ننجح ، واتفقنا على ألا نتفق .

وبالنسبة لاندونيسيا ، كبلد في جنوب شرقي آسيا ، فان السلم ، والاستقرار والتعاون ، يمكن أن يقوم فقط عندما تحترم جميع بلدان المنطقة ميثاق الامم المتحدة ، وبصفة خاصة المبادئ التي تحكم الاستقلال والسيادة ووحدة الاراضي لدول المنطقة ، وحق الشعوب هناك في تقرير مستقبلها الخاص متحررة من التدخل الخارجي والتخريب والقهر ، وأن تحجم عن التهديد باستخدام القوة او استخدامها ضد أية دولة اخرى ، وتسوية منازعاتها بالطرق السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى

ان السلم في جنوب شرقي آسيا ، في رأى أندونيسيا ، يمكن أن يقوم عندما تبذل دول المنطقة كل جهد تمثيلا مع مبادئ الميثاق لتخفيف التوتر وارساء مناخ من الثقة في المنطقة ، وعندما تصمم دول المنطقة على العمل نحو خلق مناخ تسوده الثقة والاسهام بفاعلية في جهود الأمم المتحدة - لأن جميع هذه الدول هي أعضاء في الأمم المتحدة - والتي ترمي الى دعم الظروف من أجل قيام السلم والاستقرار والتعاون في المنطقة . وعلاوة على ذلك ، فان السلم والتعاون في المنطقة سوف يتطوران عندما تقوم القوى الخارجية ، قريتها وسعيدها ، بالاسهام الايجابي نحو دعم السلم والاستقرار والتعاون في المنطقة واحترام الخطوات التي اتخذتها دولها لتحقيق هذا الهدف ، والاحجام عن اقحام التنافس بين الدول الكبرى ، أو أى تهديد أو استخدام القوة ، أو أى تدخل في الشؤون الداخلية للدول في المنطقة .

وكما ذكرت آنفا ، فان غزو كمبوتشيا من قبل قوات أجنبية ، قد ألاح بآمال بلدان المنطقة والمجتمع الدولي ، من أجل اقامة سلم واستقرار وتعاون في جنوب شرقي آسيا . فلتنسحب القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، ولينفذ القراران ٢٢/٣٤ و ٦/٣٥ ، ولينتخب شعب كمبوتشيا حكومته ويقوم بتشكيلها بعيدا عن التدخل والقهر الأجنبي ، ويمكنني أن أوكد لكم ، سيادة الرئيس ، أن الطريق أمام السلم والتعاون سوف يفتح على مصراعيه مرة أخرى اذا ماتم ذلك .

ان المفتاح الرئيسي للسلم والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، في أيدي فييت نام . ونحن بلدان جنوب شرقي آسيا نقول بكل اخلاص ، فلتستخدم فييت نام هذا المفتاح بحكمة وحينئذ فان بلدان جنوب شرقي آسيا سوف تكون على استعداد لقبول هذا التحدي الخاص بالتعاون بطريقة ايجابية وبناءة للغاية . وفي غضون ذلك ، فان اندونيسيا ، من جانبها ، على استعداد لمواصلة الحوار مع البلدان الأخرى في جنوب شرقي آسيا بغية اعادة السلم في المنطقة ومن ثم استئناف المشاورات التي توقفت من أجل اقامة السلم والحرية والحياد في منطقتنا المضطربة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر متحدث في المناقشة

بشأن هذا البند .

ولم يقدم مشروع قرار بشأن هذا البند . ولقد اقترح مقدموه تأجيل بحثه وأن يدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة .
 فإذا لم يكن هناك اعتراض على هذا الاقتراح ، فإني أعتبر أن الجمعية العامة تقرر تأجيل بحث هذا البند وادراجه على جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة .
 وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الممثلين الذين يودون ممارسة حقهم في الرد الى أخذ الكلمة .

السيد سورينهو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالفرنسية) : يسرني أن أدلي ببيان حتى أتمكن من تقديم بعض الايضاحات الضرورية بشأن تشويه الحقائق التي تمت هذا الصباح من جانب ممثل تايلند بخصوص الحادثة التي وقعت على الحدود بين تايلند ولاوف في ١٥ حزيران / يونيه الماضي . لقد أدت هذه الحادثة الى غلق من طرف واحد وتعسفي ، من قبل تايلند لحدودها مع بلادي . وكما أكدت على ذلك في بياني أمام هذه الجمعية في جلستها الرابعة والأربعين يوم الأربعاء الماضي خلال دراسة البند ٢٢ من جدول الأعمال بشأن الوضع في كموتشيا ، فقد كان ذلك بمثابة احتقار لقاعدة القانون الدولي المتعلقة بحق العبور للبلدان التي ليس لديها طريق الى البحر ، وبوجه التحديد لاتفاقية برشلونه في عام ١٩٢١ .
 ان جميع الممثلين سوف يتذكرون جيدا أنه في نهاية تلك الجلسة ، فان ممثل تايلند في بيانه لممارسة حقه في الرد قال صراحة انه لا يريد أن يتحدث بشأن هذه المسألة لأنه كما قال :

” نحن نناقش الوضع في كموتشيا لا الوضع في لاو ” (A/35/PV.44, p. 56)

ان السؤال الذي أريد أن أطرحه ، أولا وقبل كل شيء ، على ممثل تايلند هو: هل الجمعية العامة تدرس الوضع في لاو في الوقت الحاضر ؟ . وانا لم يكن الأمر كذلك ، فلماذا ينتهز هذه الفرصة لاثارة مسألة لم تشعر بلادي - رغم أنها كانت ضحية لهذا الاجراء التعسفي من قبل تايلند - بفائدة اثارها ، ولماذا ينشر أكاذيب في هذه الجمعية بخصوص حادثة الحدود بين تايلند ولاو التي وقعت في ١٥ حزيران / يونيه الماضي والتي ذهب ضحيتها ضابط في حرس سواحل تايلند ؟ .

وبالإضافة الى ذلك ، فهل هذه الحادثة الصغيرة تشكل حقا تهديدا خطيرا لأمن تايلند،
يبرر اغلاق هذا البلد لحدوده مع لاو وعلى طول ٦٠٠ كيلومتر ؟ ان على أعضاء هذه الجمعية أن
يحكموا بأنفسهم على موقف تايلند .

أضف الى ذلك ، أنه قبل هذه الحادثة الصغيرة ، وقعت عدة حوادث أكثر خطورة من
جانب تايلندا ضد بلادى ، ومما هو جدير بالذكر قذف بان ناكي في اقليم سافاناخيت بالقتال في
بداية عام ١٩٨٠ بواسطة طائرات ب - ٢٨ التايلندية ، التي خربت القرية بأكملها وتسببت في موت
عدة عشرات من المدنيين . وعلى اثر هذه الحادثة الخطيرة التي لم تشر رد فعل قوى من طرفنا
لأننا أردنا الحفاظ على مناخ حسن الجوار طبقا لنص وروح البلاغ المشترك بين لاو وتايلند لعام
١٩٧٩ ، فان ضباط تايلند المسؤولين عن الاقليم الواقعة على حدود تايلند ، كانوا يشعرون بأنه
في امكانهم الاستمرار في أعمالهم العدوانية بحصانة ، فزادوا من أعمال القرصنة ضد زوارق لاو والتي
تستعمل نهر الميكونغ وتحمل البضائع والسلع الرئيسية الأخرى ، وضد القرى الواقعة على حدود لاو
على ضفاف الميكونغ . ولقد ازدادت كثيرا مثل هذه الأحداث عندما وصل فريق جديدا الى الحكم في
بانكوك ، ذلك الفريق الذين يدين بالوفاء لبكين وقد تبين ذلك بوضوح .

ان حادثة ١٥ حزيران /يونيه كانت النتيجة المأساوية للحادثة التي سبقتها في الليلة
السابقة والتي وقعت من قبل جماعة مسلحة تايلندية اندفعت في سكون الليل داخل قرية بان خوكاشي ،
الواقعة على بعد حوالي ٣٠ كيلومترا من عاصمتنا . ان هذه الجماعة المسلحة كانت ترمي الى نهب
القرية ثم العودة عبر نهر الميكونغ كما كانت تفعل ذلك من قبل .

ولكن هذه المرة عوقب المجرمون بقسوة من قبل قوة أمننا المحلية وقد لاندوا بالفرار تاركين
قتيلا على مساحة من الرمال قريبة من أراضي لاو ، تلك المساحة من الرمال التي تعتبر جزءا لا يتجزأ
من أراضيها .

وفي صباح ١٥ حزيران /يونيه ، فان السلطات الاقليمية في فينتيان قامت بدعوة جميع رجال
السلك الدبلوماسي والصحفيين في فينتيان للتوجه الى مكان الحادثة لكي يروا بأنفسهم ما حدث .

وقبل ان تتم هذه المعاينة ، وحوالي الساعة الثالثة بعد الظهر ، قامت قوات تايلند بأعمال مسلحة أخرى ، وحاولت أن تتستر خلف جثث الموتى ، وان تسحبهم وتغلي بهم أعمالهم العنصرية ضد سلامة أراضينا . وحينئذ فقط تدخلت قوات أمننا وأطلقت النيران على القوات التايلندية وارغمتها على الانسحاب ، حاملة معها جثة رجل آخر ، وعدد من الجرحى من ضباط تايلند الذين كانوا على الشاطئ . وبعد هذا الحادث تمت محاولة لتسوية الخلافات والنزاعات بصورة سلمية ، وأرسلت السلطات الإقليمية لفينتيان وفدا الى حدود اقليم تايلند ، هذا الوفد استقبل بحفاوة ، ولكن لم يسفر اللقاء عن نتيجة ، ووعدت سلطات تايلند بأن ترسل عن قريب وفدا الى فينتيان لمواصلة الحوار حتى يتم التوصل الى اتفاق يرضي الطرفين .

ومضى الآن شهر ونحن ننتظر عبثا وصول وفد تايلند . ومع ذلك ووفاء لرفبتنا في تسوية المشكلة بصورة سلمية ، بادرنا في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ ، بالاتفاق مع حكومة تايلند الى ارسال وفد حكومي الى بانكوك لمحاولة تسوية الخلاف . ودامت المحادثات ثلاثة أيام دون أن تسفر عن نتيجة واستمرت حكومة تايلند في تشدها ، منتظرة منا اعتذارا عن الحادث . ولكن منذ متى تحتذر الضحية للمعتدى . ان شرط تايلند يتنافى مع كرامتنا كدولة ذات سيادة .

وبعد فشل المفاوضات ، نشرت حكومة تايلند بلافا تحمل فيه لاس مسؤولية الفشل ، وتتهمها بالتعصب ، وكل ذلك تضليلا للرأي العام في بلدها وفي العالم . فيا للنفاق ان المثل يقول " ان أكل الحامض يحرق المعدة " . وخوفا من أن نشير القضية أمام الأمم المتحدة ، بادرت بعثة تايلند الدائمة لدى المنظمة الدولية الى توزيع نشرتها الصحفية رقم ١٥ الصادرة في ٢٠ اب/أغسطس ١٩٨٠ على كل البعثات الدائمة في نيويورك ، وهي نشرة صادرة من حكومتها تتناول قضية فشل المفاوضات بين لاس وتايلند . وبطبيعة الحال ، فان النشرة لم تذكر الطرف التايلندي الا بالخير ، ولكنها تشوه الحقائق تشويها كاملا ؟

وقبل افتتاح الدورة الخامسة والثلاثين بأسبوعين فقط ، أعلنت حكومة تايلند فجأة وبدون استشارتنا ، أنها لاسباب تزعم انها انسانية ولكي تتيج الفرصة للسلك الدبلوماسي ، وللمنظمات الدولية المقيمة في بلدنا بمواصلة نشاطها ، انها ستفتح بعض نقاط العبور بين البلدين . وبالفعل قامت بفتح نقطتي عبور في ولاية نونغهاي ، بعد ثلاثة أيام من هذا الاعلان . ولكن بقية الحدود لازالت مغلقة حتى اليوم .

وفي ضوء ما سبق أن ذكرت أريد أن أسأل ممثلي تايلند ، وأعضاء هذه الجمعية :

أى منا لاوس أو تايلند هو الذى لم يحترم نص روح البيانات المشتركة بين لاوس وتايلند ؟
نحن من جانبنا نعتبر ان قضية افلاق أو فتح الحدود التايلندية هي أمر من قبيل
سيادة تايلند ، فهي عرة في أن تغلق حدودها أو أن تفتحها . ولكن ليس من المعقول أن
تتحمل لاوس مسؤولية زيادة التوتر .

وعلاوة على ما سبق ، أريد أن يعلم أعضاء هذه الجمعية أن بانكوك عاصمة تايلند توجد
على بعد ٨ كيلومترات من الحدود بين لاوس وتايلند ، بينما تقع فينتيان عاصمة بلادى على بعد
خمسمائة متر فقط من تلك الحدود . وبالتالي ، فان العاصمة التي هي أحق بالحكم على الحادث
الذى وقع على نهر ميكونغ في ١٥ حزيران / يونيه ، والذي تذرعت به تايلند بافلاق حدودها
من طرف واحد ، هي في نظرنا فينتيان وليست بانكوك . ومهما يكن من أمر فان القول الفصل
في هذه القضية يرجع الى أعضاء هذه الجمعية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : كنت آمل ألا أكرر ما سبق أن ذكرته من أن أول

حق للرد لا يجب أن يزيد على عشر دقائق ، اما المرة الثانية فلا يجب ان يزيد على خمس
دقائق .

السيد كوسيرا (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالفرنسية) : خلال المناقشة صباح

اليوم ، أشار أحد السادة المندوبين الى الكلمة التي أدلى بها وفد تشيكوسلوفاكيا بالأمس .
وأود أن أوضح أن الجزء المشار اليه في كلمتنا كان يقوم على حقيقة معروفة ، بل وذكر هذه
الحقيقة عدد من الصحف الدولية في الأيام الأخيرة في البرقيات التي أرسلها مراسلوهم الموجودين
في الموقع .

واسمحوا لي أن أذكر بايجاز شديد مقال أرسله أحد المراسلين الموجودين هناك ،

نشر في ٢٠ تشرين الاوّل / اكتوبر ١٩٨٠ في نشرة U.S. News and World report . هذا
المراسل يذكر أن عصابة بول بوت بعد أن غادرت أراضي كمبوتشيا . (ثم تحدث بالانكليزية)

" . . . قد عبرت الحدود ودخلت الى تايلند حيث طارد ها الفيتناميون ،
حيث عانت من الجوع والمالريا .

وقد تغير هذا الوضع بفضل المعونة الدولية المكثفة التي أرسلت الى اللاجئين
الموجودين على طول الحدود بين تايلند وكمبوتشيا ، وبعد ان دفنوا أسلحتهم في
كمبوتشيا دخلت القوات الخميرية الى تايلند حيث ادعوا انهم مذنبون ، وحيث استعادوا
قوتهم الجسمانية بفضل المواد الغذائية والأدوية التي قدمتها منظمات الاغاثة .
(ثم واصل الحديث بالفرنسية)

واستطرد المراسل الصحفي في مقاله قائلا أن عصابة بول بوت :
(ثم تحدث بالانكليزية)

" . . . بعد أن حصلت على المعدات العسكرية والاسلحة والعتاد ، تسلمت
الى كمبوتشيا من الصين التي تساند المتمردين منذ فترة طويلة ، وبالرغم من التكدبيات
الصريحة التي أصدرتها حكومة بانكوك ، فان عددا كبيرا من الدبلوماسية يعتقد أن الجزء
الاكبر من المعونة الصينية ، يمر من خلال أراضي تايلند " .

(ثم واصل الحديث بالفرنسية)
هذا كل ما أود أن أقوله .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة لمندوب فييت نام الذي يـود

أن يمارس حقه في الرد .

السيد ها فان لارو (فييت نام) (الكلمة بالفرنسية) : شكروا سيادة الرئيس لاعطائي

فرصة ممارسة حق الرد على الادعاءات المغرضة التي أدلت بها الصين ضد بلادى .
ان الافتراءات التي عرضها ممثل الصين بشأن فييت نام لا تشيرون دهشة أحد ، لانه من
المعروف أن قادة الصين هم ذاتهم الذين حققوا أرقاما قياسية عالمية في تخبير الأبيض السي
أسود ، والخلط بين الصواب والخطأ ، وتغيير أصدقائهم واعداهم بين عشية وضحاها ، وفقا
لسياسة الساعة ، وأن ينسبوا للآخرين ما يلامون عليه .

وفي محاولة للتمويه اخفاء لأطماعها في الهيمنة والتوسع كدولة كبرى في جنوب شرقي آسيا ، فانها تسعى الى أن تجعل الناس يصدقون ما يسمونه بالهيمنة الاقليمية لفييت نام . وفي محاولة لتضليل الرأى العام العالمي والتملص من مسؤولياتها بشأن جرائم بول بوت للابادة الجماعية في كمبوتشيا ، التي كانت هي الداعية لها والمتواطئة معها ، ولحرب العدوان واسعة النطاق في شباط / فبراير ١٩٧٩ ؛ ناهيك عن الاستفزات المسلحة المستمرة ضد فييت نام وأنشطتها التي تهدف الى عدم استقرار لاوس ، وأنشطتها الانقلابية المناهضة للحكومة من خلال منظماتها المتواطئة مع الصين ضد بلدان المنطقة كلها تقريبا . وتحاول الدوائر الصينية القائدة أن تقنع العالم بأنهم الأصدقاء الحقيقيون لبلدان المنطقة وانها تساعدنا في الحفاظ على استقلالها .

ان ادراج البند المعنون " مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " في جدول أعمال الجمعية العامة بناء على طلب خمسة عشر دولة من بينها فييت نام لم يكن على هوى القادة الصينيين ، لأن مصالحهم ليست في سلم ولا في استقرار ولا في التعاون بين شعوب المنطقة ، بل في الفوضى وعدم الاستقرار والمجابهة السياسية ، ان لم تكن حتى العسكرية بين هذه الدول بهدف خلق ظروف ملائمة لتدخل أكثر عمقا من جانب الصين في الشؤون الداخلية لهذه البلدان وأن تجعل بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الاسيان) تقف ضد دول الهند الصينية وهكذا ينتوون تنفيذ خططهم السياسية التي تستهدف تحويل الصراع بين الصين وبلدان الهند الصينية الثلاثة - وهو الصراع الذى أثاروه هم أنفسهم - الى صراع بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، ودول الهند الصينية ، وبذلك يتفرغون للصيد في الماء العكر .

وعندما نطلب ادراج البند (١١٩) ، فاننا انما نفعل ذلك لافلاق صفحة المجابهة وفتح صفحة جديدة للتصالح والتعاون داخل الأمم المتحدة ذاتها بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من أجل المصلحة المشتركة لكل أمم جنوب شرقي آسيا . وهكذا نوفي برغبات الدول المحبة للسلم والمحبة للعدالة في العالم . وبطبيعة الحال ، فان هذا يتعارض الى درجة كبيرة مع خطط الصين للهيمنة والتوسع .

ان المندوب الصيني يدعي ان فييت نام عند ما طالبت بادراج البند (١١٩) ، فانها كانت تحاول أن تحول أنظار الرأى العام عن مسألة وجود القوات الفيتنامية في كمبوتشيا . فليقرأ بمزيد

من الدقة بياناتنا السابقة خلال المناقشة العامة للجمعية العامة وفي المناقشة حول البندين الثالث ، والثاني والعشرين عندما تحدثنا عن الطابع المؤقت لوجود القوات الفيتنامية في كمبوتشيا . ان البلد الذي حاول أن يستبعد مسألة وجود قواته على أراضي بلدان أخرى احتلت بصورة غير مشروعة ليست سوى الصين نفسها . لأن ممثل هذا البلد قد أعلن أكثر من مرة انه في الوقت الحالي لا يوجد ولا جندي صيني واحد خارج أراضيه . لكن العالم كله يعرف ان القوات الصينية في الوقت الحالي لاتزال تحتل الأرخبيل الفيتنامي " لهوانغ سا " وأكثر من عشر مناطق من الاقليم الفيتنامي الممتد على الحدود الفيتنامية الصينية منذ شباط/فبراير عام ١٩٧٩ . هذا ، دون الحديث عن اربعين الف كيلو متر مربع لبلد آخر ، في جنوب شرقي آسيا . ثم ماذا عن هذا الجيش من المواطنين الصينيين الذين يشكلون في الوقت الحالي الطابور الخامس سيء السمعة في البلدان الأخرى من المنطقة . انني اعتقد وآمل أن تكون البلدان الأخرى لجنوب شرقي آسيا مدركة بالمثل للتهديد الصيني الحقيقي ضد السلم والاستقرار في كل بلد من بلداننا ، وفي جنوب شرقي آسيا بصفة عامة .

وأخيرا ، فانني أسمح لنفسي بأن أوجه أنظار زميلي وصدوقي سعادة سفير اندونيسيا الى حقيقة اغفال الاشارة الى زيارة وزير خارجيتنا الى اندونيسيا في الوثيقة التي تتضمن التسلسل الزمني للحوادث الرئيسية في جنوب شرقي آسيا وكان ذلك بسبب خطأ فني من جانب سكرتاريتنا . وانني لوأثق أن سفير اندونيسيا لن يعتبر هذا الخطأ ينطوي على اشارة سلبية من جانب بعثتنا للعلاقات الطيبة وعلاقات الصداقة القائمة بين بلدينا ، وهي علاقات يعلق عليها شعبنا وقادتنا أهمية بالغة . وفي الختام ، ومن أجل تسجيل ذلك في المحاضر ، فان وفد بلادي يود أن يعلن رفضه لكل التأكيدات الاعتباطية والدسائس فير الحذرة التي أدلى بها ممثل الصين ضد بلادي .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا الآن من نظر البند ١١٩ من جدول الأعمال .

مواصلة نظر البند (١٥) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في هيئات رئيسية

(أ) انتخاب عضو واحد غير دائم لمجلس الأمن .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سيكون هذا هو الاقتراع التاسع في انتخاب عضو واحد غير دائم لمجلس الأمن ، لملء مكان من مجموعة امريكا اللاتينية .
ووفقا للنظام الداخلي ، سنشرع في اجراء اقتراع ثان مقيد لكوستاريكا ، ونيكاراغوا ، وهما البلدان اللذان حصلوا على أكبر عدد من الأصوات في الاقتراع الثامن الذي تم في الجلسة العامة الرابعة والثلاثين يوم الثلاثاء الموافق ٢١ تشرين الأول / اكتوبر .
والآن ستوزع أوراق الاقتراع .

بدعوة من الرئيس تولى السيد تينكا (رومانيا) والسيد جاسوداسن (سنغافورة) والسيد

أديمي (نيجيريا) فرز الأصوات .

أجرى التصويت بالاقتراع السرى .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أقرح الآن ايقاف الجلسة أثناء عملية فرز الأصوات .

أوقفت الجلسة في الساعة ١٧/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٧/٣٥

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان نتيجة التصويت هي كما يلي :

عدد بطاقات الاقتراع : ١٤٨

عدد البطاقات الباطلة : لا شيء

عدد البطاقات الصحيحة : ١٤٨

المتنعون عن التصويت : ٥

عدد الذين أدلوا بأصواتهم : ١٤٣

الأغلبية المطلوبة : ٩٦

عدد الاصوات التي حصل

عليها كل من :

كوستاريكا ٨١

نيكاراغوا ٦٢

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : حيث أن كلا البلدين لم يحصلوا على الأغلبية

المطلوبة ، فاننا سنشرع الآن في اجراء اقتراع ثالث مقيد . وكما هو الحال من قبل ، فان كوستاريكا

ونيكاراغوا فقط هما اللذان يمكن انتخابهما ، وان بطاقات الاقتراع التي تحتوى على أسماء دول

أخرى أو أكثر من اسم واحد سوف تعتبر باطلة .

وسوف توزع الآن بطاقات الاقتراع .

بدعوة من الرئيس تولى السيد تينكا (رومانيا) والسيد جاسوداسن (سنغافورة) والسيد

أديمي (نيجيريا) فرز الأصوات .

أجرى التصويت بالاقتراع السرى .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أترح الآن إيقاف الجلسة أثناء عملية فرز الأصوات.

أوقفت الجلسة في الساعة ١٧/٥٠ واستؤنفت الساعة ١٨/٠٠ .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان نتيجة التصويت هي كما يلي :

عدد بطاقات الاقتراع : ١٤٧

عدد البطاقات الباطلة : لا شيء

عدد البطاقات الصحيحة : ١٤٧

المتنعون عن التصويت : ٥

عدد الذين أدلوا بأصواتهم : ١٤٢

الأغلبية المطلوبة : ٩٥

عدد الأصوات التي حصل

عليها كل من :

كوستاريكا ٨٢

نيكاراغوا ٦٠

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : حيث أن الاقتراع الثالث المقيد لم يصل إلى

نتيجة أيضا ، فإننا سنشرع في اجراء اقتراع غير مقيد ، طبقا للنظام الداخلي .
وقبل أن أفعل ذلك أدعو ممثل نيكاراغوا .

السيد تينوفو (نيكاراغوا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد نيكاراغوا يريد أن

يطلب تأجيل اجراء اقتراع آخر بعد ظهر اليوم وذلك للأسباب التالية : أولا ، أن تتاح الفرصة
لوفدي حتى يجرى المشاورات الضرورية في ضوء النتائج التي تحققت من التصويت الذي تم بعد
ظهر اليوم . وقد أمرنا عن ذلك في خطابنا صباح اليوم . ثانيا ، نود أن ننقل القرار الى مجموعة
أمريكا اللاتينية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو ممثل كوستاريكا .

السيد نيهانوس (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفدى لم يطلب تأجيل

الاقتراح ، ولكننا لا نعارض التأجيل ، لاننا لا نريد أن نخلق المصاعب أمام الجمعية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اذا لم يكن هناك اعتراض ، سوف أعتبر أن الجمعية

ترغب في أن تتبع الاقتراح الذى قدمه ممثل نيكاراغوا ، بأن نوقف الاقتراح الآن بالنسبة لمقعد

العضو الباقي غير الدائم في مجلس الامن ونحدد موعدا آخر ملاءما لاجراء اقتراح آخر .

وقد تقرر ذلك .

برنامج العمل

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أعطي الوفود برنامج العمل المؤقت

للأسبوع القادم ، لمساعدتهم على تخطيط عملهم .

يوم الخميس ، ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر سوف تنظر الجمعية في البند ١١٣ من جدول

الاعمال " مشروع ميثاق عالمي للطبيعة " . والبند ١٢٠ " المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ

الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة " .

ويوم الجمعة بعد الظهر ، ٣١ تشرين الأول / اكتوبر سوف تنظر الجمعية في تقارير

اللجنة الخامسة حول البند ٩٢ من جدول الاعمال " الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٠-

١٩٨٣ " . والبند ٩٦ " خطة المؤتمرات " والبند ٩٧ " جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات

الامم المتحدة " وأية تقارير أخرى تكون جاهزة في ذلك الوقت .

أود أن أناشد الممثلين الذين يرغبون في الحديث في هذين اليومين أن يسجلوا

أسماءهم في قائمة المتحدثين في أسرع وقت ممكن .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥